

13	41 شهيدا في سوريا .. وتحذير من استهداف الأطفال	7
14	الجيش السوري الحر يؤكد بذل كل الجهود للافراج عن المخطوفين اللبنانيين	8
15	"الجيش الحر" يحدد أهدافه	9
16	الحمود: ليس لدينا أعداء في لبنان.. وعدونا من يقاتل مع النظام على الأرض	10
17	مقدم في "الجيش السوري الحر": انشقاق 203 جنود في ريف دمشق بكامل عتادهم	11
18	لجنة تحقيق الأمم المتحدة: معظم الانتهاكات في سوريا يرتكبها الجيش والأجهزة الأمنية	12
18	"النهار": اقتناع فرنسي بدور سوري في زعزعة استقرار لبنان	13
20	جثة في بربصا تعود إلى سوري قُتل في ظروف غامضة	14
20	"هآرتس": إسرائيل تؤكّد تعرض قيادات بالنظام السوري لمحاولة اغتيال بالسم	15

اجتماع كبار مسؤولي مجموعة عمل أصدقاء سوريا المعنية بإعادة بناء وتنمية الإقتصاد السوري

وكالات (24.5.2012)

برعاية كريمة من دولة الإمارات العربية المتحدة ينعقد اليوم في العاصمة ابوظبي اجتماع كبار مسؤولي مجموعة عمل أصدقاء سوريا المعنية بإعادة بناء وتنمية الإقتصاد السوري بحضور أكثر من اربع وخمسون دولة وأكثر من عشرة منظمات معنية بالشأن الإقتصادي والدولي وبالتعاون مع مؤسسة ترويج العالمية لوسائل الإعلام .

ينعقد هذا الاجتماع والذي هو الثالث من نوعه بعد اجتماعين سبقاه تم عقدهما في المانيا في وقت سابق واجتماعات مكثفة بين اعضاء من المجلس الوطني السوري على رأسهم الدكتور اسامة القاضي ومجموعة من مندوبي الدول المشاركة لوضع رؤية شاملة حول الإقتصاد السوري وخطط النهوض به في فترة مابعد سقوط النظام الحالي

ويعد هذا الاجتماع هو الأكبر من نوعه والأكثر اهمية من كل النواحي لما قد ينتج عنه من مقررات وتفعيل للحراك الدولي في اطار دعم التصور العام لمستقبل الاقتصاد السوري ووضع الخطط الشاملة للنهوض بالدولة في الفترة التي تلي سقوط نظام بشار ويحمل ايضا اهمية من جانب مكان انعقاده حيث انها المرة الاولى التي سيتم عقد اجتماع من هذا النوع في دولة الامارات العربية المتحدة والمعول عليها ان تكون من الداعمين الرئيسيين في مستقبل سوريا الجديدة

سيقوم الوفد الممثل لسوريا بتقديم رؤية شاملة عن خطة مابعد بشار تتضمن ثلاثة مراحل رئيسية مع تفصيلاتها ويأمل فيها الوفد السوري من الحصول على اكبر دعم ممكن من الدول الراعية والمشاركة في الاجتماع

«المجلس الوطني» يقبل استقالة غليون... ويبدأ هيكله نظامه الأساسي

الحياة - وكالات (24.5.2012)

بعد جدال داخلي، وافق «المجلس الوطني السوري»، أكبر تكتلات المعارضة السورية على استقالة رئيسه برهان غليون، التي قدمها قبل أيام، طالباً منه مواصلة مهماته إلى حين اختيار رئيس جديد في اجتماع يعقد في حزيران (يونيو) المقبل، متعهداً بالحفاظ على وحدته وإنجاز مشروع لهيكلة نظامه الأساسي. وجاء قبول الاستقالة بعد تسريبات أن «المجلس الوطني» ظل منقسماً حتى الساعات الأخيرة حول قبول استقالة غليون، ففي حين رأى أعضاء داخل المجلس أنه سيكون من الصعب على أي شخصية نيل الدعم الكامل من كل أعضاء «المجلس الوطني»، شدد أعضاء داخل المجلس على أهمية «تداول» المنصب بين الأطياف المختلفة بعد تزايد خطاب «الإقصاء» و«التهميش» و«غلبة الرأي الواحد». ومع قبول استقالة غليون، سيكون التحدي أمام الرئيس الجديد تجميع كل أطياف المعارضة الداخلية والخارجية في إطار المجلس وإنهاء الخلافات الحادة داخله، حتى يتسنى له تقديم بديل معارض مقبول للمجتمع الدولي والداخل السوري.

وجاء في بيان صادر عن المكتب التنفيذي لـ«المجلس الوطني السوري» أن أعضاء المكتب عقدوا دورة اجتماعات جديدة في مدينة إسطنبول التركية، خلال الفترة ما بين 21 و23 أيار (مايو) الجاري، لمناقشة «الوضع الميداني في سورية وسبل دعم الكتائب الميدانية والحراك الثوري وتوفير الوسائل اللازمة لتعزيز ثورة الشعب».

وناقش المكتب التنفيذي رسالة غليون التي وضع فيها استقالته ودعوته الهيئة العامة للاجتماع من أجل إنجاز مشروع الهيكلية وتعديل النظام الأساسي وإصلاح أوضاع المجلس الوطني، وقرر قبول الاستقالة والطلب منه مواصلة مهماته إلى حين انتخاب رئيس جديد في اجتماع الأمانة العامة في التاسع والعاشر من حزيران المقبل في إسطنبول. كما تقرر إنجاز مشروع التوسعة وإعادة هيكلة المجلس الوطني وتعديل النظام الداخلي ودعوة الهيئة العامة خلال شهر.

وكان غليون، وهو أكاديمي بارز من مدينة حمص ويعيش حالياً في باريس، قد تقدم باستقالته من قيادة «المجلس الوطني» الأسبوع الماضي، بعد أيام على انتخابه لدورة ثالثة، ما أثار ردود فعل غاضبة في صفوف عدد من مكونات المجلس، وبخاصة تلك التي تنشط في داخل سورية. وجاءت الاستقالة تخبّئاً لمزيد من الانقسام، بعد انتقادات حول هيمنة جماعة الإخوان المسلمين على قرار المجلس الذي يضم غالبية المعارضين لنظام الرئيس بشار الأسد.

وقال غليون في رسالة الاستقالة إن الخطوة تأتي منعاً «لأي فراغ أو خلاف، واستجابة لنداء الثورة والثوار، وتأكيداً على السعي الجاد لطبي صفحة الماضي وتأهيل المجلس لمواكبة الثورة»، مشدداً «لن أقبل أن أكون بأي شكل مرشح الانقسام. وأنا لست متمسكاً بأي منصب».

إلى ذلك أفاد بيان «المجلس الوطني» بأن النقاش الذي دار أول من أمس شمل أيضاً «مضاعفة عمليات الإمداد، وزيادة مخصصات الإغاثة للمناطق المنكوبة بفعل جرائم النظام، وتقديم العون لقرابة مليوني لاجئ ومهجر في سورية ودول الجوار»، مشيراً إلى اتخاذ «جملة من الإجراءات والقرارات في هذا الشأن»، دون أن يفصح عن طبيعتها.

وناقش المجتمعون كذلك، وفق بيانهم، «الواقع السياسي والتحركات ذات الصلة بمبادرة الجامعة العربية والأمم المتحدة، وأكد في هذا الإطار أن رفض النظام التجاوب معها ومواصلته عمليات القصف والقتل والاعتقال يمثل محاولة مقصودة لتقويضها». ودعا المكتب التنفيذي للمجلس الوطني المجتمع الدولي إلى «التحرك العاجل لإقرار آلية جديدة عبر مجلس الأمن الدولي ترغم النظام على وقف جرائمه»، مضيفاً أن النظام «لا يمكن أن يستجيب إلا لمنطق القوة».

وكان العديد من القوى المشاركة في المعارضة السورية قد اشتكى خلال الفترة الماضية من الضعف في عمل المجلس وكثرة الانقسامات في صفوف الكتل المكونة له، إلى جانب استمرار وجود قوى معارضة خارجة، في الوقت الذي كان فيه المجتمع الدولي يدعو إلى الوحدة بين المعارضين السوريين كشرط للاعتراف بھيئاتهم التمثيلية.

يشار إلى أن «المجلس الوطني السوري»، الذي أعلن تأسيسه مطلع تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، يضم المعارضة السورية في الخارج، ومن أهم مكوناته الإخوان المسلمون وإعلان دمشق للتغيير الديمقراطي، إضافة إلى مستقلين. ويمكن أن يكون انتخاب رئيس جديد للمجلس ضرورياً لكسب الاعتراف الدولي بالمجلس الوطني السوري ويهدئ مخاوف الغرب من صعود الإسلاميين كقوة رئيسية في الانتفاضة الشعبية.

غليون: "المجلس الوطني" منقسم جداً ولم يرق إلى توقعات الشعب السوري

أ ف ب (24.5.2012)

إعتبر رئيس "المجلس الوطني السوري" المستقيل برهان غليون أنَّ أبرز تحالف للمعارضة "لم يتمكن من أن يرقى إلى تضحيات الشعب السوري"، مُشيراً إلى أنَّه تخلى عن مهامه خصوصاً بسبب "انقسامات" بين الاسلاميين والعلمانيين. غليون، وفي حديث إلى وكالة "فرانس برس"، قال: "بالتأكيد لم نلبّ بالسرعة الكافية وبشكل كاف احتياجات الثورة". ورأى أنَّ "بطء" رد المجلس ناتج عن عمله بموجب "قاعدة التوافق".

وإذ اعتبر أنَّ "الصيغة الحالية هي صيغة ائتلاف عدة أحزاب أو تشكيلات سياسية تحتكر القرار ولا تعطي أي فرصة للأعضاء في المشاركة فعلياً في القرار، ما أدى إلى جمود كبير"، أضاف غليون: "كنا بطيئين، فالثورة تسير 100 كلم في الساعة ونحن 100 متر في الساعة، ربما بسبب عرقلة قاعدة التوافق هذه"، مُكرراً عدة انتقادات صدرت عن لجان التنسيق المحلية التي تشرف على الاحتجاجات ميدانياً.

طيفور: قناعتنا كـ"إخوان مسلمين" بأن تغيير الرئيس بالمجلس الوطني في هذه المرحلة غير مجدي

الشرق الأوسط (24.5.2012)

أعلن نائب المراقب العام لـ"الإخوان المسلمين" في سوريا فاروق طيفور أن "المكتب التنفيذي للمجلس الوطني قبل استقالة (رئيس المجلس) برهان غليون نظراً لإصراره عليها، على الرغم من أننا ضغطنا عليه ليتابع مهامه على رأس المجلس"، وقال: "الآن تمت إحالة الاستقالة إلى الأمانة العامة التي ستكون لها الكلمة الأخيرة، فإما تُقبل الاستقالة أو تتم إعادة التكليف".

ولفت طيفور في تصريح لصحيفة "الشرق الأوسط" إلى أن "البحث قد بدأ لاختيار بديل عن غليون"، مشدداً في الوقت عينه على أنه وحتى الساعة "لم يتم التوافق على أي من الأسماء".

وأضاف: "قناعتنا كـ(إخوان مسلمين) بأن تغيير الرئيس في هذه المرحلة لن يكون مجدياً، لأننا نعتبر أن غليون أصبح خبيراً في المرحلة، كما أمّن شبكة علاقات واسعة مع قادة العالم، وبالتالي فإن التغيير حالياً قد لا يكون مناسباً".

ونفى طيفور أن يكون "الإخوان المسلمون" يرفضون ترؤس جورج صبرا للمجلس كونه مسيحياً، لافتاً إلى أن "صبرا كان يتنافس مع غليون، وبالتالي فإن موقف الإخوان جاء نتيجة حساباتهم لاختيار الشخصية الأنسب للمرحلة"، مشدداً على أن صبرا يبقى صديقاً وحليفاً.

وتطرق طيفور لملف إعادة هيكلة المجلس الوطني، فأشار إلى أن "اللجنة التي تم تشكيلها في وقت سابق انتهت إلى وضع 3 مشاريع لإعادة هيكلة المجلس وتوسيعه"، لافتاً إلى أنه سيتم بحث هذه المشاريع في اجتماع الأمانة العامة في 9 حزيران المقبل.

وأضاف: "كما أنه تمت إضافة أعضاء جدد إلى اللجنة التي لا تزال تضع مشاريع التوسعة بعد انسحاب الأعضاء من خارج المجلس الذين كانوا يسعون لنوع من الاستئثار بالقرار والمواقع".

قانوني في المجلس الوطني: ننتظر قراراً من مجلس الأمن تحت الفصل السابع لوقف حمام الدم السوري

الشرق الأوسط (24.5.2012)

في تعليق على مضمون تقرير لجنة محققي الأمم المتحدة ، قال مدير المكتب القانوني في المجلس الوطني السوري، الدكتور هشام مروة لـ«الشرق الأوسط» أمس إن «التقرير لا يحمل جديداً وسبق أن أكدت مضمونه تقارير أخرى صادرة في وقت سابق عن الأمم المتحدة ومنظمات حقوقية عالمية، تحدثت عن جرائم ارتكبتها النظام السوري، أقل ما يقال فيها إنها جرائم ضد الإنسانية».

وشدد على أن «المطلوب اليوم أن تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن بمبادرة إيجابية، تتمثل في أن يصدر قرار جديد، وليس توصية أو تمنياً، تحت الفصل السابع من أجل وقف حمام الدم اليومي في سوريا ومحاسبة النظام السوري على جرائمه ضد الإنسانية، بعدما لم يتقيد باحترام مبادرة أنان».

وأعرب مروة عن اعتقاده بأن «لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة ما كانت لتصدر تقريراً مماثلة لو لم يكن لديها جرائم موثقة بالكامل»، مؤكداً «عمل المجلس الوطني على الضغط لتحويل هذه الملفات الموثقة والتقارير والأدلة القاطعة حول جرائم النظام إلى المحكمة الدولية لمحاسبة المرتكبين عن أفعالهم».

وكانت منظمة «هيومان رايتس ووتش»، قد اتهمت في تقرير أصدرته منتصف شهر ديسمبر (كانون الأول) الماضي «74 قائداً ومسؤولاً في الجيش وأجهزة المخابرات السورية بالمسؤولية عن إعطاء الأوامر بعمليات القتل الموسعة والتعذيب والاعتقالات غير القانونية ضد السوريين»، مطالبة بـ«إحالة المسؤولين إلى المحكمة الجنائية، وفرض العقوبات على المسؤولين

المتورطين في الانتهاكات». وقالت المنظمة إنه «مهما حاول الرئيس السوري بشار أسد أن ينأى بنفسه عن المسؤولية وعن قسوة حكومته الغاشمة، فإن زعمه بأنه لم يأمر بالقمع لا يعفيه من المسؤولية الجنائية».

تقرير مكتب حقوق الانسان التابع للمجلس الوطني السوري عن يوم الخميس 2012/5/24

بيان (24.5.2012)

عمليات القتل والدمار وعمليات الاختطاف والاختفاءات القسرية والاعتقالات التعسفية والتعذيب والتفجيرات الارهابية تطال حياة العديد من المواطنين السوريين على يد ميليشيا...ات النظام الجيش والامن والشبيحة على مرأى ومسمع المراقبين الدوليين

اليوم الخميس الواقع في 2012 /5/24 ببالغ القلق والادانة والاستنكار تلقينا انباء استمرار القتل والتعذيب والاعتقالات التعسفية والاختطاف القسري والتفجير والتفجيرات الارهابية على ايدي ميليشيات النظام وارتكاب الانتهاكات الممنهجة والواسعة النطاق بحق المواطنين السوريين في انتهاك صارخ لحقوقهم في الحياة وفي حرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي وعدم تعرضهم للاعتقال التعسفي والتعذيب والتفجير والتدمير الممنهج لبعض المدن والاحياء وتدمير المنازل وحرقتها تعبيرا عن همجية ووحشية وعنف شديد في مواجهة الاحتجاجات السلمية المشروعة على مرأى ومسمع المراقبين الدوليين حيث ارتفعت حصيلة الشهداء الذين سقطوا برصاص الامن والجيش والشبيحة لترتفع حصيلة الشهداء خلال اليومين الى (39) شهيدا غالبيتهم من حمص وادلب وحماة وحلب ودرعا وريف دمشق والحسكة فضلا عن عشرات الجرحى عرف منهم :

الضحايا القتلى

حمص :

خالد محمود رحال - دير بعلبي

محمد الزهوري ابو عبد الله - القصير

عماد مصطفى قدور - تلبيسة

عبد الله جمال الأشقر - تلبيسة

محمد خير الشريف - باب سباع

محمد مهرات - باب سباع

عبد الحكيم الخطيب - الرستن

مندوب سلوم - باباعمرو

أحمد الديك - الرستن

درعا :

حلا خلدون الزعبي - الياودة

موسى الداغر - النخل

أمير كايد الوادي - الحارة

احمد عبد الكريم مبارك الحريدين - طفس

حلب :

حنين بلال حج حوري كنو - اعزاز

حمود رومي - ديرجمال

ريف دمشق

غياث محمود كنعان - الزبداني

محمد صبحية - دوما

أحمد الأبطح - دوما

وائل عموري - حمورية

فياض سمير غبيس - حرستا

ايهم موسى العتبية - العباده

محمد عبد اللطيف مارديني - حي دف الشوك

حماة

فدوى الشدة- طريق حلب

ناتانيا عريب السليم - طريق حلب
فاروق عريب السليم - طريق حلب
يحيى فاروق عريب السليم - طريق حلب
شهد يحيى عريب السليم - طريق حلب
محمد وليد المصطفى - بلدة قمحانة

ادلب :

محمد اسماعيل صفية - جبل الزاوية
أحمد اسماعيل صفية - جبل الزاوية
عبد الناصر اسماعيل صفية - جبلة الزاوية
أحمد مصطفى عنداني - جبل الزاوية
رامز عبوس - جبل الزاوية
محمد شعبان - جبل الزاوية
عقبة محمد الأسعد - جبل الزاوية
حسن توفيق الأسعد - جبل الزاوية

دير الزور :

حامد محمد خليفة - القورية

الحسكة :

محمود تركي

اعتقالات :

كما اقدمت مليشيات النظام بحملة اعتقالات تعسفية واسعة النطاق وفي عدة مدن عبر مdahمة المنازل وانتهاك حرمتها عرف منهم:

درعا وريفها :

احمد قسام

عبد الرحمن قسام

مهند قسام

ابو جاد (بيع عرائيس)

نزار الزعبي

ابو مالك محاميد

محمد رزق محاميد

رستم احمد عطوة

جهاد فلاح فلاح

احمد عبدالله عبيد

انس الراضي

كمال علي حريدين

محمد نضال فورة

سامر محمد غزاوي

محمد كمال غزاوي

خالد محمد الحسين

سامي غزلان

نضال رعد فوره

محمد الا كتع

احمد محمد هويدي

وسام موسى الحريري

محمد غالب محاميد

محمد منهل محاميد .

محمد رزق محاميد

رستم احمد عطوة

جهاد فلاح فلاح

احمد عبدالله عبيد

انس الراضي

كمال علي حريدين

محمد نضال فورة

سامر محمد غزاوي

محمد كمال غزاوي

خالد محمد الحسين

سامي غزلان

نضال رعد فوره

محمد الا كتع

احمد محمد هويدي

وسام موسى الحريري

محمد غالب محاميد

محمد منهل محاميد

قاشوش الصنمين أحمد يحيى اللباد

أحمد جبر أبو كليب

عبد جبر أبو كليب

معاذ محمود بقдлиّة

محمد منصور اللباد

عبد الله قاسم الداخل

محتسب العباس

انس علي الخطيب

محمد الغوثاني

عامر عبد الكريم الفروان

رضوان عبد الكريم الفروان

عمر عفاش

ادلب:

تامر عبدالجليل نجار - جسر الشغور

شامل عبدالجليل نجار - جسر الشغور

مصطفى حج حسن - جسر الشغور

حسين الصغير - جسر الشغور

وشخص اخر من بيت شيخو - جسر الشغور

ريف دمشق :

قصي خيطو - الزبداني

ياسين الشهابي - معضمية الشام

محمد برهان عبد ربه - التل

احمد حسان محيسن - التل

محمد الشيخ - قطنا

محمد مأمون قاسم الحلو - قطنا

علي الشيخ - جديدة عرطوز

محمد عيسى - كناكر

اننا في مكتب حقوق الانسان التابع للمجلس الوطني السوري وفي الوقت الذي نتوجه باحر التعازي لذوي الشهداء مع تمنياتنا بالشفاء العاجل للجرحى والحرية للمعتقلين ندين ونستنكر بشدة سلوك نظام دمشق في ممارسة العنف والقتل والمجازر والجرائم ضد الانسانية والاعتقال التعسفي والتعذيب الممنهج والاعتصاب والتهجير والاختطاف القسري والتدمير الممنهج للحياة والمدن وندين بشدة سلسلة التفجيرات الارهابية التي يفتعلها النظام في مواجهة التحركات السلمية والمطالب المشروعة للشعب السوري بالتعبير عن ارادته الحرة وحقه المشروع في اسقاط نظام القتل والاجرام المقتصب للشرعية ونتوجه لمنظمات حقوق الانسان ومجلس الامن الدولي للعمل فورا عبر ممارسة الضغوط على نظام دمشق من اجل:

- ايجاد وسائل واليات فعالة لتنفيذ مبادرة المبعوث الدولي كوفي عنان واجبار النظام على الالتزام بها وزيادة عدد المراقبين الدوليين وتزويدهم بكافة الوسائل لتنفيذ مهمتهم ومواجهة عدم التزام النظام بالمبادرة بقرارات اكثر قوة وحسما تحت البند السابع من ميثاق الامم المتحدة او العمل على سحب المراقبين واعلان افشال النظام لمهمة المراقبين وعدم التزامه بالخطة الدولية وتوفير الحاجات الانسانية للشعب السوري واغاثة المدن المنكوبة.

2012/5/24

مكتب حقوق الانسان التابع للمجلس الوطني السوري

41 شهيدا في سوريا .. وتحذير من استهداف الأطفال

وكالات (24.5.2012)

قالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقريرها اليوم إن 41 شخصا استشهدوا في سوريا برصاص الأمن بينهم أطفال، كما اتهم المرصد السوري لحقوق الإنسان النظام السوري باعتقال أطفال كرهائن لإجبار المطلوبين من أهلهم على تسليم أنفسهم، إلى ذلك قصفت قوات الجيش السوري مدن كفرنبودة بحماة وإعزاز بحلب والرستن بحمص.

ووفقا للشبكة فقد استشهد في حمص 12 شخصا، وفي إدلب ثمانية أشخاص، ومثلهم في دمشق وريفها، أما في حماة فقد استشهدت أسرة كاملة مكونة من أب وأم وخمسة أطفال، وأحصت الشبكة كذلك أربعة في درعا، وواحدا في كل من دير الزور وحلب، ومن بين الشهداء مسن وثلاثة أطفال ومجدد منشق.

كما أدان المرصد في بيان ما وصفه بالأساليب المشينة التي تتبعها السلطات السورية لإجبار المعارضين على تسليم أنفسهم، حيث وصل الأمر لاعتقال زوجة المعارض سعيد محمود حمادة - من عقريا في ريف دمشق - وأطفاله محمود (تسعة أعوام) وأسامة (ستة أعوام)، ووالده ووالدته، وأخيه محمد، وزوجة أخيه الآخر علي وابنها آدم البالغ من العمر سنتين.

وفي السياق نفسه، قال المرصد إن أربعة مواطنين اعتقلوا من منازلهم وأُعدموا ميدانيا في أحراش قرية بسامس في محافظة إدلب (شمال غرب) صباح الخميس، مشيرا إلى توثيق "عشرات حالات الإعدام الميداني التي نفذتها القوات النظامية السورية في محافظة إدلب في حق المقاتلين وغير المقاتلين خلال الأشهر الفائتة".

وقد استأنفت القوات النظامية الخميس قصف مدينة الرستن في حمص بوسط سوريا، حيث يتحصن عدد كبير من عناصر الجيش الحر بينهم ضباط برتب رفيعة. وقد حاولت القوات النظامية اقتحامها مرات عدة منذ سيطرتها على حي بابا عمرو في مدينة حمص مطلع مارس/آذار، كان آخرها في 14 مايو/أيار وقتل فيها 23 عسكريا.

وفي دمشق استشهد شخص، ووقعت اشتباكات عنيفة بين القوات النظامية السورية ومقاتلين من المجموعات المسلحة المنشقة في حي القدم بالعاصمة، وقتل خلالها ما لا يقل عن ثلاثة عناصر من القوات النظامية السورية، وفقا للمرصد. كما استشهد في مدينة الزبداني بريف دمشق عضو تنسيقية المدينة غياث كنعان.

كما تعرضت مدينة إعزاز في حلب وكفرنبودة في حماة لقصف عنيف من قوات النظام، وفي حمص سمعت في حيي الإنشاءات وجوبر انفجارات قوية بعد قصف بقذائف الهاون والمدفعية استهدف بساتين في حي بابا عمرو.

وفي حماة قالت شبكة شام اليوم إن دوي انفجار سمع في حي طريق حلب تبعه إطلاق نار كثيف، كما سمع دوي انفجار آخر في حي القصور وإطلاق نار في حي الأربعين.

أما في محافظة دير الزور (شرق)، فأورد المرصد أن شابا استشهد فجر الخميس في إطلاق نار من القوات النظامية التي اشتبكت مع مقاتلين من المجموعات المنشقة المسلحة في مدينة القورية، مما أسفر أيضا عن مقتل عنصر نظامي. من جهة ثانية، أفاد المرصد بالعثور على جثامين ستة مواطنين بينهم أطفال في ريف حماة (وسط). وأوضح أن هؤلاء "سائق سيارة أجرة وسيدة مع أطفالها الأربعة وهم صبيان وفتاتان"، مشيرا إلى أنهم "قضوا ذبحا بعد خطفهم" قبل يومين. وقد طالب المرصد السوري لحقوق الإنسان "المجتمع الدولي ومنظمة رعاية الطفولة (اليونيسف) بتحمل مسؤولياتهم كاملة تجاه أطفال سوريا، والعمل بكل جهد وبأسرع ما يمكن على الإفراج عن هؤلاء الأطفال وغيرهم من الأطفال السوريين المعتقلين في سجون ومعتقلات النظام".

وأعلنت لجنة تحقيق مكلفة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الخميس في تقرير أن "معظم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وثقتها اللجنة ارتكبتها الجيش السوري وأجهزة الأمن، في إطار عمليات عسكرية أو عمليات تفتيش جرت في مواقع يعرف عنها أنها تؤوي منشقين أو مسلحين، أو تعتبر أنها تقدم الدعم للمجموعات المسلحة المناهضة للحكومة".

وجاء في التقرير أن العنف يشمل الأطفال الذين "غالبا ما يكونون في عداد القتلى أو الجرحى في الهجمات على المظاهرات وعمليات قصف المدن والقرى من قبل القوات الحكومية"، وأن أطفالا في العاشرة "احتجزتهم القوات الحكومية أفادوا مرارا بأنهم تعرضوا للتعذيب لحملهم على الاعتراف" بأن أفرادا من عائلاتهم ينتمون إلى الجيش السوري الحر.

الجيش السوري الحر يؤكد بذل كل الجهود للإفراج عن المخطوفين اللبنانيين

أ ف ب (24.5.2012)

اعلن "الجيش السوري الحر في الداخل" انه "يبدل كل الجهود" بهدف العثور على اللبنانيين الذين خطفوا في حلب في شمال سورية، مجددا التأكيد ان لا علاقة لوحاداته بالعملية.

وقال الناطق الرسمي باسم "القيادة المشتركة للجيش السوري الحر في الداخل" العقيد الركن قاسم سعد الدين في بيان ان القيادة "تبذل كل الجهود لتحديد مكان المخطوفين والعمل على تحريرهم".

وجدد سعد الدين "النفي بقوة وجود اي مسؤولية لوحادات" القيادة و"تشكيلاهما في عملية خطف اللبنانيين".

ودانت القيادة "كل اعمال الخطف بغض النظر عن الجنسية او الدين او المذهب"، مشددة على "الروابط الأخوية والتاريخية مع الشعب اللبناني".

من جهة ثانية، استغرقت القيادة "تورط بعض الفئات اللبنانية باعمال موثقة ضد شعبنا وثورتنا"، مشيرة الى ان "الكثير من السوريين من أنصار الثورة في لبنان تعرضوا للاضطهاد والخطف والقتل".

وجاء في البيان "لن نسكت بعد اليوم عن اي عمل يظال السوريين من بعض الأطراف اللبنانية، ونطالب الدولة اللبنانية بتحمل كامل مسؤولياتها في رعاية وحماية اللاجئين السوريين في لبنان".

ويشكو ناشطون سوريون مناهضون للنظام من انهم مضطرون للعيش والتنقل "سرا" في لبنان، لانهم يشعرون باستمرار انهم ملاحقون من بعض الاجهزة الامنية ويخشون ان تقوم هذه الاجهزة بتسليمهم الى السلطات السورية.

وخطفت مجموعة مسلحة عددا من اللبنانيين الشيعة بينما كانوا في طريق عودتهم برا من زيارة لاماكن شيعية مقدسة في ايران الى لبنان عبر تركيا وسورية. واتهمت عائلات المخطوفين "الجيش السوري الحر" بتنفيذ عملية الخطف.

ونفى الجيش الحر والمجلس الوطني السوري المعارض اي علاقة للجيش الحر في عملية الخطف، متحدثين عن "احتمال تورط النظام" في العملية. وتتضارب التقارير حول اعداد المخطوفين بين 11 و13.

وقال قائد الجيش الحر العقيد المنشق رياض الاسعد الموجود في تركيا "ان مجموعة من المافيات المالية التي تشكلت اخيرا" قامت بعملية الخطف، مضيفا "ما نعرفه ان مجموعة من قطاع الطرق تتمركز على الحدود هي التي نفذت عملية خطف اللبنانيين وألصقتها بالجيش السوري الحر". واعلن مسؤولون لبنانيون انهم يجرون اتصالات بدول اقليمية، وابدوا تفاؤلهم بتحرير المخطوفين قريبا.

"الجيش الحر" يحدد أهدافه

وكالات (24.5.2012)

حدد الجيش السوري الحر - في وثائق وزعها الخميس - أهدافه، وأبرزها "حماية المظاهرات السلمية"، و"مساعدة الشعب السوري في الحصول على حريته"، وإحالة "مرتكبي جرائم الحرب ضد الشعب السوري" إلى المحاكم الدولية. في حين قال رئيس المجلس الوطني السوري المستقبل برهان غليون إن أبرز تحالف للمعارضة "لم يتمكن من أن يرقى إلى تضحيات الشعب السوري".

فقد عرض الجيش السوري الحر - في الوثائق التي تلقت وكالة الصحافة الفرنسية نسخا منها- هيكلية الجيش الحر وآلية عمله، مشددة على احترام "مبادئ القانون الدولي"، وتداول منصب قائد الجيش الحر واختياره من خلال اقتراع يشارك فيه الضباط المنشقون.

وصدر هذا الإعلان عن القيادة المشتركة للجيش السوري الحر في الداخل، والمكونة من مجالس عسكرية تضم الضباط والجنود المنشقين عن القوات النظامية في عدد من المحافظات السورية.

وجاء في وثيقة حملت اسم "البيان التأسيسي" أن هدف الجيش الحر هو "مساعدة أبناء الشعب السوري في الحصول على حريتهم"، و"حماية المظاهرات السلمية"، و"إلقاء القبض على رموز النظام تمهيدا لمحاكمتهم"، و"المساعدة في تقديم العون الإغاثي للمدن المنكوبة".

ومن أهداف الجيش الحر أيضا -بحسب الوثيقة- "مساعدة الحكومة (التي سيمنتخبها الشعب السوري) على بناء دولة مدنية والحفاظ على وحدة الشعب السوري ووحدة أراضيه".

وشددت الوثيقة على أن كافة عناصر الجيش الحر ملزمون "بتطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني"، و"حظر انتماء عناصره وضباطه إلى أي حزب سياسي أو ديني"، أو "التدخل في العملية السياسية بعد إسقاط نظام بشار". كما شددت على ضرورة "حماية الإرث الحضاري والأماكن الأثرية السورية".

ويتم الالتحاق بالجيش الحر عن طريق "إعلان الانشقاق" بالنسبة للعسكريين، و"التطوع" بالنسبة للمدنيين. إلا أن قيادة المجموعات العسكرية تبقى حكرا على الضباط المنشقين.

وبحسب وثيقة تحمل اسم "النظام الأساسي"، فإن الجيش السوري الحر يتألف من مجلس عسكري مؤقت مؤلف من الضباط المنشقين من رتبة مقدم فما فوق. ويتم اختيار قائد الجيش الحر من خلال عملية انتخابية يشارك فيها أعضاء المجلس العسكري المؤقت، وتكون ولايته لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. ويعمل المنشقون عن القوات النظامية منذ أشهر على محاولة توحيد صفوفهم، وتنظيم المعارضة المسلحة ضد نظام الرئيس بشار أسد، وسط حديث عن نشوء مجموعات مدنية مسلحة مستقلة في قرارها، وانفلات أمني في عدد كبير من مناطق سوريا.

الحمود: ليس لدينا أعداء في لبنان.. وعدونا من يقاتل مع النظام على الأرض

أو تي في (24.5.2012)

اتهم المقدم المظلي في "الجيش السوري الحر" خالد الحمود "مجموعات غير منضبطة وقطاع طرق باختطاف اللبنانيين الـ11، ربما لأسباب مالية"، مؤكداً أنه حاول شخصاً "العمل من أجل تحرير هؤلاء اللبنانيين، بعد اتهام الجيش السوري الحر بهذه العملية التي لا دخل لنا بها".

الحمود وفي اتصال هاتفي مع قناة "Otv" أكد أن "تركيا ليس لها علاقة بالموضوع، فهي أذكى من أن تورط نفسها في هكذا أمور، بل كما قلنا، هي مجموعة من قطاع الطرق قامت بهذه العملية"، مشيراً إلى أن "مسؤولين اترك قاموا باتصالات لكشف ملابسات الأمر".

أضاف: "نحن شرفاء، لا نقوم بمثل هذه الأعمال، ولا نريد للبنان إلا الأمن، وليس لدينا فيه أعداء"، مضيفاً "حزب الله ليس عدواً لنا، ولا الشيعة في لبنان، فلدينا في الجيش السوري الحر من المسيحيين والشيعة وحتى العلويين"، خاتماً بالقول: "عدونا من يقاتل مع النظام السوري على الأرض".

مقدم في "الجيش السوري الحر": انشقاق 203 جنود في ريف دمشق بكامل عتادهم

الشرق الأوسط (24.5.2012)

أكد المقدم في "الجيش السوري الحر" خالد الحمود "انشقاق 203 جنود من جيش النظام السوري، من بينهم 3 ضباط في منطقة القطيفة القريبة من القلمون في ريف دمشق"، موضحاً أن "الانشقاق تم بعد متابعة حثيثة من قبل ضباط في الجيش السوري الحر، وإقناع الكتيبة بكامل عتادها بترك جيش بشار والتوجه عبر الجسر إلى مستودعات تابعة له لأخذ بعض المؤونة، إلى جانب أسلحتهم الموجودة معهم".

الحمود، وفي اتصال مع صحيفة "الشرق الأوسط" أضاف أن "الكتيبة تعرضت لمواجهة وقصف من قبل الجيش السوري النظامي، حيث قام جنود بشار باستهدافها بقذائف هاون مما أدى لمقتل 5 جنود، فيما استطاع الآخرون الهرب بكامل عتادهم عبر سلوكهم طريق المزارع والبساتين، وانضموا إلى الجيش السوري الحر"، موضحاً أنه تم "توزيع الأدوار على الضباط الثلاثة وعلى الجنود، حيث سيبدأون بعمليات عسكرية تضعف الأجهزة الأمنية التابعة للنظام"، ومشيراً إلى أن "هناك انشقاقات لضباط في إدلب وحمص سيتم الإعلان عنها قريباً".

وأكد الحمود أن "توزع الجيش السوري الحر صار في كل المحافظات والمناطق السورية"، مشيراً إلى أن "الانشقاقات المتواصلة في صفوف الجيش السوري تعد مؤشراً لبداية تفويض أركانه"، مضيفاً أن "هذا الأمر سيضعف النظام السوري، الذي يعتمد بشكل شبه تام على العنصر العسكري". ورأى أن "الانشقاقات التي طالت ضباطاً بارزين وجنوداً سوريين ستؤدي حتماً إلى السيناريو الليبي نفسه، ولن يبقى في النهاية إلا القلة القليلة من الجيش ذوي المذهب العلوي والمعروفين بموالاتهم لنظام بشار بالقطرة، لا سيما الفرقة 4 وفرقة الحرس الجمهوري والتي تأخذ أوامرها بشكل مباشر من شقيق بشار ماهر أسد".

وختم الحمود أن "الولاء للمذهبية ومعاناة الجيش السوري من عنصر الطائفية هو الذي عطل تسريع وتيرة الانشقاقات دون إيقافها، إضافة إلى الخوف من الملاحقات الإجرامية التي يقوم نظام بشار"، مشيراً إلى أن "النظام السوري ارتكب خطأ فادحاً من خلال توريط الجيش في عمليات قتل المتظاهرين وفتح النار في وجه الشعب السوري الأعزل".

لجنة تحقيق الأمم المتحدة: معظم الانتهاكات في سوريا يرتكبها الجيش والأجهزة الأمنية

أ ف ب (24.5.2012)

أعلنت لجنة التحقيق حول سوريا المكلفة من مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في جنيف اليوم في تقرير جديد، أن "معظم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وثقتها اللجنة، ارتكبها الجيش السوري وأجهزة الأمن في إطار عمليات عسكرية أو عمليات تفتيش جرت في مواقع يُعرف عنها أنها تؤوي منشقين و/أو مسلحين، أو تُعتبر أنها تقدم الدعم للمجموعات المسلحة المناهضة للحكومة"، متهمه دمشق بمواصلة ممارسة التعذيب بما في ذلك ضد أطفال في العاشرة من العمر.

وتابع المحققون أن "الجيش استخدم مجموعة واسعة من الوسائل العسكرية بما في ذلك إطلاق النار بالمدفعية الثقيلة على مناطق مدنية"، مشيرين إلى تلقي معلومات تفيد بأن "المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة ترتكب أيضاً انتهاكات لحقوق الإنسان". لكنهم أبدوا مخاوف كبرى حيال تصرفات الجيش وقوات الأمن، كما حيال حركة نزوح المدنيين و"حرمان بعض المناطق بشكل منهجي من الحاجات الأساسية للحياة البشرية مثل الطعام والمياه والعناية الطبية".

وذكر التقرير من جهة أخرى أن دمشق تواصل عمليات الإعدام خارج إطار القانون وممارسة التعذيب، مشيراً إلى أن العنف ما زال يطاول الأطفال الذين "غالباً ما يكونوا في عداد القتلى أو الجرحى خلال الهجمات على التظاهرات وعمليات قصف المدن والقرى من قبل القوات الحكومية".

وكتب المحققون في التقرير أن أطفالاً في العاشرة من العمر "احتجزتهم القوات الحكومية، أفادوا مراراً أنهم تعرضوا للتعذيب لحملهم على الاعتراف" بأن أفراداً من عائلاتهم ينتمون إلى الجيش السوري الحر أو يؤيدونه، مؤكدين في الوقت نفسه أن "اللجنة تملك أدلة مثبتة بأن المجموعات المسلحة المعارضة غالباً ما تستخدم أطفالاً لنقل رسائل أو حمل أدوية أو للطهي ضمن وحدات ميدانية".

"النهار": اقتناع فرنسي بدور سوري في زعزعة استقرار لبنان

النهار (24.5.2012)

نقلت صحيفة "النهار" عن مصادر فرنسية "قلقها من تصاعد عدم الإستقرار في لبنان منذ اسبوع في ظل اقتناع متزايد بدور سوري في زعزعة الإستقرار في هذا البلد".

ورأت أن النظام "سعى للإستفادة من هذا الوضع لتوجيه رسائل الى المجتمع الدولي والاقليمي واعطاء النزاع الداخلي صيغة طائفية والتشديد على ابعاده الإقليمية"، معتبراً أن "السلطات السورية ما زالت رغم وضعها الداخلي سيدة الموقف في لبنان".

تركيا تحذر سوريا من عواقب دعم «الكردستاني»

الشرق الأوسط (24.5.2012)

مع تصاعد الأحداث في سوريا تتصاعد الخلافات بينها وبين جارتها تركيا التي أبدت انزعاجا كبيرا وقلقا من دعم النظام السوري لـ«المتمردين الأكراد» في المناطق الشمالية لسوريا القريبة من الحدود التركية وحذر من عواقب هذه الخطوة. واتهم وزير الداخلية التركي إدريس نعيم شاهين، السلطات السورية «بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني ردا على موقف تركيا المؤيد للاحتجاجات الشعبية في سوريا».

وقال شاهين في حديث نقله التلفزيون التركي، أول من أمس إن «الاستخبارات التركية لاحظت وجودا متزايدا لمسلحي الحزب وذلك في المناطق الشمالية من سوريا والمتاخمة للحدود مع تركيا».

وأضاف أن «المعلومات المتوفرة لدى تركيا تظهر أن السلطات السورية منحت الملاذ للعديد من مسلحي الحزب كما قدمت لهم الدعم المادي»، معتبرا أن «هذه الخطوة خطيرة وتحدد الأمن والاستقرار في المنطقة».

وشهدت الآونة الأخيرة اشتباكات عديدة بين قوات الأمن التركية وأعضاء من حزب العمال الكردستاني أسفرت عن سقوط قتلى من الجانبين.

وأشار شاهين إلى أن «السلطات السورية تهدف من وراء ذلك الانتقام من تركيا لوقوفها إلى جانب المطالبات الشعبية في سوريا والمنادية بالديمقراطية والحرية» مؤكدا أن «سياسة تركيا حيال الأحداث في جارتها الجنوبية لن تتغير».

وتشهد العلاقات بين سوريا وتركيا توترا سياسيا شديدا، وذلك على خلفية الإدانات التركية المتكررة للسلطات السورية بممارستها عمليات «العنف والقمع» بحق المتظاهرين، الأمر الذي تنفيه دمشق. إلى ذلك، قال الوزير التركي إنه من الناحية السياسية الدولية فإن «الإجراء السوري بدعم المتمردين الأكراد انتهاك لسياسة حسن الجوار» محذرا «النظام السوري من عواقب هذه الخطوة».

جثة في بريف تعود إلى سوري قُتل في ظروف غامضة

الوطنية للإعلام (24.5.2012)

ذكرت الوكالة "الوطنية للإعلام" أنّ "الجثة التي عُثِر عليها منذ أيام في حرود بلدة بريف - قضاء الهرمل، تبين أنها تعود إلى السوري عماد عبد العزيز هاشم، والدته جميلة صفوان، من مواليد 1991 تليسا، وقد قتل في ظروف غامضة، ولقد تمّ دفن الجثة في الهرمل بعد أن تعرّف والدته عليه، وما زال التحقيق جارٍ لكشف ملابسات الجريمة".

وفي هذا الإطار، استنكرت عشيرة آل نصر الدين في الهرمل في بيان "هذا العمل الإجرامي"، معتبرة إياه "سابقة لا تمت إلى قيم المنطقة بصلّة"، ومطالبة الأجهزة الأمنية بـ"كشف ملابسات الجريمة وتقديم الفاعلين إلى القضاء".

"هآرتس": إسرائيل تؤكد تعرض قيادات بالنظام السوري لمحاولة اغتيال بالسّم

وكالات (24.5.2012)

نقلت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية عن مسؤولين كبار في القدس قولهم إن "لدى إسرائيل معلومات موثوقة مفادها أن عدداً من كبار مسؤولي النظام السوري تعرضوا لمحاولة اغتيال فاشلة تسميها رغم نفي النظام التقارير بهذا الصدد".

وأفادت الصحيفة أن "من بين المستهدفين في محاولة الاغتيال، آصف شوكت، وهو صهر الرئيس السوري بشار الأسد ونائب رئيس الأركان، ووزير الدفاع داود راجحة ومساعد نائب الرئيس حسن تركماني"، وأضافت الصحيفة أنه "تم تسميم المسؤولين السوريين لدى حضورهم جلسة ليلية لإدارة الأزمات، وسرعان ما تم نقلهم إلى المستشفى ما أدى إلى انقراضهم"، مشيرة إلى أن "الجيش السوري الحر يقف وراء محاولة الاغتيال".